« ينضم الى النواب المعينة أعدادهم ودوائرهم في المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من قانون الانتخاب لمجلس النواب عشرون نائبا ينتخبون عن المنطقة الغربية التي تدار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية » .

وقد حددت المادة الثالثة الدوائر الانتخابية في تلك المنطقة كما يلي :

« أ — عن قضاء القدس مع اريحا نائبان مسلمان ونائب مسيحي واحد .
ب — عن قضاء بيت لحم نائب مسلم ونائب مسيحي .
ج — عن قضاء الخليل أربعة نواب مسلمون .
د — عن قضاء نابلس أربعة نواب مسلمون .
هـ — عن قضاء جنين نائبان مسلمان .
و — عن قضاء طولكرم نائبان مسلمان .
ز — عن قضاء رام الله نائبان مسلمان ونائب مسيحي واحد » .

وقد أعلن يوم ١١ نيسان ١٩٥٠ موعدا لاجراء الانتخابات القادمة .

ماذا كان موقف الفلسطينيين من الانتخابات ؟ لقد حددت الهيئة العربية العليا موقفها في بيان أصدره رئيسها السيد محمد امين الحسيني جاء فيه(٨٨):

« ان هذه الانتخابات الصورية التي تعتزم السلطة الاردنية اجراءها في فلسطين ما هي الا تنفيذ للمؤامرة التي حاكتها السياسة البريطانية لتصفية قضية فلسطين تصفية نهائية واعادة ما بقي من فلسطين تحت نير استعمارها عن طريق شرق الاردن ، والتخلي عن القسم الآخر لليهود لينشئوا فيه دولة اسرائيل ... ثم ان البرلمان الذي تدعو السلطة الاردنية أهل فلسطين الى دخوله ليس الا برلمانا صوريا فريدا في بابه لا يقوم على اساس تمثيلي صحيح ولا يتمتع بأي حق من حقوق البرلمانات في العالم ، فالوزارة غير مسؤولة أمامه ولا يملك حق نزع الثقة منها ولا الاشراف على شيء من أعمالها*... وما الانتخابات التي ستجريها حكومة شرق الاردن في القسم العربي من فلسطين... الا انتخابات باطلة لانها تقوم على تزييف ارادة الشعب وانتزاع الصفة التمثيلية منه بأساليب الضغط والاكراه في أقسى الظروف وأشدها » .

هذا بالنسبة للهيئة العربية العليا ، غير انه في الداخل كان يدور حوار واسع قسم الرأي العام الفلسطيني الى قسمين : قسم يدعو الى الاشتراك في الانتخابات وخوض معركتها وقسم يرفض هذه المسألة من الاساس (بالاضافة طبعا الى شريحة واسعة ارتبطت مصالحها بمصالح النظام في شرق الاردن وتضم كبار الموظفين في الادارة الجديدة وبقايا حزب الدفاع ومخلفات ادارة الانتداب) . وقد عبر كمال ناصر عن طبيعة هذا الحوار في مقال كتبه في مجلته عشية الانتخابات ، جاء فيه :

« وزعت في البلاد خلال الاسابيع الاخيرة منشورات سوداء خطيرة تدعو دعوة مباشرة الى مقاطعة الانتخابات النيابية في البلد ولم تقتصر هذه المناشير على الدعوة الى المقاطعة وانما تعدتها الى التهديد والوعيد ... هم يقولون ان القضية لم تنته بعد وان دخولنا المعركة النيابية معناه الاعتراف بالامر الواقع في البلاد وان فلسطين بهذا تكون قد ضاعت للابد ... وانا أقول هل نقف مكتوفي الايدي لتحل قضيتنا الايام ، وهل نترك غيرنا يتصرف بشؤوننا وقد نخسر بذلك كثيرا ... وهل دخولنا البرلمان يعني بأننا سنسلم بقية البلاد ؟... ان دخول عناصر قوية الى البرلمان على أكتاف الشعب معناه ان الشعب له حق تقرير مصيره ومصير بلاده ونحن ندخل على هذا الاساس لنعرف ماذا يدور من حولنا ... ان دخولنا مجلس النيابة معناه اننا سنشترك

---

* في كلمة وجهها عبدالله « الى الشعب » قبل بدء الانتخابات قال « اننا معتزمون باذن الله على ان يكون المجلس مجلسا تتحمل الحكومة أمامه جميع مسؤولياتها الحكومية على المقتضى المقرر من هذه الاصول ويتطلب ذلك اجراء تعديل في الدستور بعد خروج البلاد من الوضع الحاضر الثقيل الاعباء وبعد ان تنتهي البلاد من بعض ارتباطات لا ناقة لها فيها ولا جمل »(٨٩).